

فى اصول البحث العلمى وتحقيق النصوص

رمضان عبد التواب

يقوم البحث العلمى فى الوقت الحاضر ، على أسس علمية متعارف عليها ، وسأقتصر في هذه المقالة على جانب واحد منها ، وهو جانب مصادر البحث ، لما لهذا الموضوع من أهمية كبرى فى النتائج التى يصل اليها الباحث فى بحثه ، ولارتباطه من جانب آخر بموضوع الخط العربى ، الذى أصيب بداء التصحيف والتحريف ، منذ أول نشأته ، بسبب تشابه أكثر حروف الهجاء العربية ، واختلاف أماكن النقط وعددها •

لذلك ، فان أى باحث فى العلوم الانسانية ، يجب ــ فى رأيى ــ أن يكون على قدر من الخبرة بتحقيق النصوص ، حتى لا يثق فى المصدر الذى يعتمد عليه وثوقا مطلقا •

وقد ارتبطت فى الأذهان ، فكرة تحقيق النص باعداده للنشر ، وليس الامر كذلك تماماً ، بل أن أى باحث مطالب بتحقيق النص ، الذى يستنبط منه نتائج معينة ، قبل أن يقدم على استنباط هذه النتائج ، وليس من اللازم أن يكون ذلك النص مخطوطا ، فكثير من الكتب المطبوعة التى بين أيدينا ، لا تفرق كثيرا عن المخطوطات ؟ اذ ان الذين تولوا طبعها ونشرها ، طائفة من الوراقين وبعض الادعياء ، الذين لا يدرون عن فن تحقيق النصوص شيئا ، ولذلك جاءت هذه المطبوعات فى كثير من الاحيان مليئة بالتصحيف والتحريف ، نصوصها مضطربة مشوشة ، تبعد كثيرا عن الاصل الذى كتبه مؤلفوها •

ويعين على عملية تحقيق النص ، أن يتعقبه الباحث فى مصادره الاولى ، ولا يقتنع به فى أول مصدر تقع عليه عينه ، وبمعنى آخر لا يصح للباحث أن يكتفى بالمصادر الثانوية فى الموضوع ، وهى التى تستقى معلوماتها من مصادر أقدم منها ؟ فاذا ذكر أحد اللغويين المحدثين قولا نقله عن « المزهر » للسيوطى مثلا ، فان على الباحث أن يرجع الى كتاب « المزهر » نفسه ، فاذا رأى السيوطى ينقل هذا القول عن ابن جنى مثلا ، فان عليه أن يبحث عن هذا النص فى كتب ابن جنى ، التى حفظتها لنا الايام ، ويعد ذلك فى كثير من الاحيان مهمة صعبة ، الا اذا نص السيوطى مثلا على اسم كتاب ابن جنى ، كالخصائص ، أو سر صناعة الاعراب ، أو غير ذلك •

وكلما عثر الباحث على النص الواحد فى كتب متعددة ، كان أوثق لهذا النص ؟ لان العبارة قد تصاب بتحريف فى أحد المصادر ، فيقومها المصدر الثانى ، ويكفى للتدليل على هذا مراجعة النص الذى

اقتبسه السيوطى فى القبائل التى تؤخذ عنها اللغة ، من كتاب الالفاظ والحروف لابى نصرالفارابى[1] ، في كتابيه : « المزهر » و« الاقتراح » ، ومقارنة كل واحد منهما بالآخر ، حتى يتبين لنا صدق هذا القول:

ففي المزهر (١/٢١١) : « ... فانه لم يؤخذ لامن لخم ولامن جذام ، لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسان واياد ، لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ، ولا من تغلب واليمن ؛ فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ، ولا من عبدالقيس وأزد عمان ؛ لانهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة .. » .

وفى الاقتراح (ص ١٩) : « ... فان لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام ، فانهم كانوا مجاورين لاهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ، ولا من غسان ، ولا من اياد ؛ فانهم كانوا مجاورين لاهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون فى صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا النمر ؛ فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لانهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبدالقيس ؛ لانهم كانوا سكان البحرين ، مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان ، لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة .. » .

وهكذا نرى من مقارنة النصين فى كل من « المزهر » و « الاقتراح » أن كلمة : « اليمن » ، وكلمة : « للقبط » فى المزهر ، تحريف لكلمتى : « النمر » و « للنبط » وهما فى كتاب الاقتراح ، وصحتهما أوضح من أن يساق عليها الدليل .

(١) لا يوجد هذا النص في كتاب الحروف ، لابى نصر الفارابى ، الذى نشره محسن مهدى – في بيروت سنة ١٩٦٩ .

وقد يكون النص موجودا في كتب متعددة ، غير أنه منقول فيها كلها عن كتاب واحد محرف ، وحينئذ لا يغنى التعدد هنا شيئا ؛ ومن أمثلة ذلك نص المزهر المحرف فى الموضع السابق ، الذى أخذه بتحريفه دون فطنة الى ذلك ، كل من الشيخ محمد علي الدسوقى فى كتابه : تهذيب الالفاظ العامية (ص٤٢)، والمستشرق أوجست فيشر فى كتابه : المعجم اللغوى التاريخى (ص ١٢–١٣) ، والاستاذ عبدالوهاب حمودة فى كتابه : القراءات واللهجات (ص ٢٩) والدكتور مهدى المخزومى فى كتابه : مدرسة الكوفة (ص ٥٤) ، والدكتور صبحى الصالح فى كتابه : دراسات في فقه اللغة (ص١١٤) ، والدكتورة بنت الشاطىء فى كتابها : لغتنا والحياة (ص ٣٢) وغيرهم .

وخلاصة القول أن الباحث اذا وجد فى المصادر الثانوية ما يحتاجه فعليه أن يرجع به الى المصادر الاصلية ، ليتحقق من صحته ، وقد عودتني التجارب الكثيرة أن العودة الى المصادر الاصلية ضرورية جدا ؛ لان كثيرا من هذه المصادر الثانوية ، قد تسيء فهم المصدر الاصلي أحيانا أو يصيبها التصحيف والتحريف أحيانا أخرى . وسأضرب هنا بعض الامثلة التى صادفتنى فى أبحاثى المختلفة:

فقد رأيت فى كتاب « رابين » : (Rabin, Ancient west Arabian, صفحة٢٠٢/٢٣) النص التالي :

"The dialect of Kab'az (sic) is reported to have pronounced sa'q instead of sâq (leg) (Mukhaṣaṣṣ II 52)".

وترجمته : « يروى عن قبيلة كبعز أنها كانت تنطق سأق بدلا من ساق (المخصص ٢/٥٢) » .

وكان من الممكن أن أقتبس هذا النص ، للاستشهاد به على أنه الى جانب قبيلة طيء ، توجد قبيلة أخرى تسمى قبيلة «كبعز » ، تهمز الكلمات

التي لا تستحق الهمز أصلا ، وهو ما يسمى لدى علماء الغرب overcorrectness أو Hyperurbanismus وأسميه أنا بالحذلقة أو المبالغة فى التفصح (انظر كتابى : لحن العامة والتطور اللغوى ص ١٣٠) ، فان الاحساس بأن نطق كلمة « راس » أو « ياكل » أو غيرهما نطق عامي يقابل النطق الفصيح : « رأس » و « يأكل » — هذا الاحساس كان يقود أحيانا الى الاعتقاد بأن حروف المد الاصلية ، مثل : « ساق » و « باز » و « موقد » (من أوقد) نطق عامى ، وأن الفصيح فيه « سأق » و « بأز » و « مؤقد » ، عن طريق المبالغة في التفصح •

أقول : كان من الممكن أن أقتبس نص Rabin السابق دليلا على أن قبيلة « كبعز » تبالغ فى التفصح فى ناحية الهمز ، تماما مثل قبيلة طيء ، التي اشتهر عنها أنها تقول : « السؤدد » بدلا من « السودد » (وهو من السيادة ، وفعله : ساديسود ، فأصله الواو لا الهمز) ، غير أن المنهج العلمى يحتم على المرء هنا أن يرجع الى المصدر الرئيسى ، الذى أخذ عنه Rabin هذه النقطة ، وهو كتاب « المخصص » لابن سيدة (٢/٥٢ : ٧) ، وبالرجوع اليه وجدت النص فيه كما يلى : « أما قراءة من قرأ : وكشفت عن سأقيها ، فانه همز ؟ لمشابهة الالف الهمزة ، وقيل هي لغة " كَبَأْزِ » ، أي أن همز كلمة : « سأق » لغة من اللغات العربية ، تماما مثل همز كلمة « بأز » عند من يهمزها بدلا من « باز » بمعنى « صقر » » •

والذى أوقع Rabin فى هذا الخطأ ، أنه قرأ العبارة فيما يبدو : « وقيل هى لغة ' كَبَأْزِ » ، وعندما نقلها بحروفه اللاتينية ، استبدل بالرمز المصطلح عليه بين المستشرقين لكتابة الهمزة وهو (د) رمزَ العين المصطلح عليه عندهم ، وهو رأس عين صغيرة (ع) سهوا منه ، وبذلك صارت الكلمة بالحروف اللاتينية Kab'az • غير أن Rabin قد شك فى وجود قبيلة عربية بهذا الاسم ، وهو ما دعاه الى أن يضع بعدها بين قوسين كلمة (sic) ومعناها باللاتينية : « كذا وردت الكلمة ، ولم أتبين وجهها » •

وهكذا يتبين لنا بالطريق العملى ، كيف أن الرجوع الى المصادر الاساسية ، ضرورى لتصحيح الخطأ ، الذى تقع فيه المصادر الثانوية أحيانا •

وهذا مثال آخر يبين ضرورة الرجوع الى المصادر الاساسية : فقد ذكر « فلوجل » Flügel فى كتابه : «مدارس العرب النحوية» ص ١٢١ Die grammatischen Schulen der Araber فى ترجمة الكسائى (عن الفهرست لابن النديم) ما يلى :

"Der Fihrist wiederum erzählt, dass er den Hörsaal des Mu'ād al-Harrā' besucht, und. während die übrigen Anwesenden einfache Überwürfe (حلل) über den blossen körper trugen, (allein) mit einem röthlichen Mantel (كساء وردا) bekleidet war".

وترجمة العبارة : « ويحكى الفهرست أيضا أنه (أى الكسائى) كان يزور مجلس معاذ الهراء ، وكان سائر الحاضرين يرتدون الحلل على العرى ، أما هو فكان يرتدى وحده كساء أحمر » •

واذا راجعنا نص الفهرست (ص ١٠٤) وجدنا فيه ما يلى « وانما سمى الكسائى ؟ لانه كان يحضر مجلس معاذ الهراء ، والناس عليهم الحلل ، وعليه كساءٌ ورداءٌ • ويهمنا هنا العبارة الاخيرة ، وهي التي فهمها Flügel خطأ ، والظاهر أنه قرأ كلمة: « ورداء » (التي كتبت في مخطوطة الفهرست ، التي كان يستخدمها بلا همزة) : « وَرْدًا » ، وفهمها

على أنها صفة للكساء ، أى أنه كساء فى لون الورد ، فيكون أحمر اللون ، وفاته أنه لو كان الامر كذلك ، نوجب أن تكون العبارة : « وعليه كساء وردي » !

ومن أمثلة المصادر الثانوية المضرة ، ما يوجد في كتاب : « اعراب ثلاثين سورة » لابن خالويه (ص ١٢٨) من قوله : « وقال عمرو بن بحر الجاحظ في كتاب الحيوان : والتين والزيتون : دمشق وفلسطين » ؟ فقد يظن من يكتفى بهذا النص ، أن الجاحظ يفسر التين والزيتون بهذا التفسير ، غير أن من يبحث عن هذا فى كتاب الحيوان ، يجد الجاحظ يحكى هذا الرأى عن غيره ، ويرفضه ويهزأ به بشدة فيقول (٢٠٨/١) : « وقد قال الله عزوجل : والتين والزيتون ، فزعم زيد بن أسلم أن التين دمشق ، والزيتون فلسطين ، وللغالية في هذا تأويل أرغب بالعترة عنه وعن ذكره ، وقد أخرج الله تبارك وتعالى الكلام مخرج القسم ، وما تعرف دمشق الا بدمشق ، ولا فلسطين الا بفلسطين » ، ثم مضى الجاحظ بعد ذلك يعدد فوائد التين والزيتون ، وقال بعد ذلك : « وليس لهذا المقدار عظمهما الله عزوجل ، وأقسم بهما ونوه بذكرهما » .

فأين من يعتمد على هذا النص فى مصدره الاصلى ، ممن يعتمد على نص مبتور ، فى مصدر ثانوى ، ينسب الى الجاحظ رأيا لم يقل به ؟

ومثل ذلك ما في الفهرست لابن النديم ، عند قوله فى ترجمة المبرد (ص ٩٥) ما نصه : « قال أبو سعيد رحمه الله : وقد نظر فى كتاب سيبويه فى عصره جماعة لم يكن لهم كتب عنه ، يعنى المبرد ، مثل أبى ذكوان القاسم بن اسماعيل ... » وذكر شخصين آخرين هما عسل بن ذكوان وأبو يعلى بن أبى زرعة .

واذا كان الباحث العجلان يكتفي أحيانا بمثل هذا النص ، ليبنى عليه أحكاما ، فيدعى أن أبا ذكوان وزميليه كانوا من تلامذة المبرد ، غير أنهم لم يؤلفوا كتبا أخذوا مادتها عن المبرد ، فان ذلك كله خطأ ؛ اذ انه ما قال أحد ان هؤلاء الثلاثة كانوا من تلامذة المبرد .

ويقضى المنهج العلمى فى هذه الحالة ، أن تبحث المصادر التى اعتمد عليها الفهرست فى هذه النقطة ، وقد رأينا النص يبدأ بعبارة : « قال أبو سعيد رحمه الله » فاذا عرفنا أن ابن النديم كان تلميذاً لابى سعيد السيرافى ، وأن هذا الاخير قد ألف كتابا سماه : « أخبار النحويين البصريين » ، كان علينا أن نبحث فيه عن النص الذى ذكره ابن النديم في كتابه الفهرست ، وبالفعل نجد النص في أخبار النحويين البصريين للسيرافى (ص ٨٠) وفيه : « وقد كان من نظرائه (أى المبرد) فى عصره ، ممن قرأ كتاب سيبويه على المازنى : جماعة لم يكن لهم كنباهته ، مثل أبى ذكوان ... وعسل بن ذكوان ... وأبى يعلى بن أبى زرعة » .

ومن هذه المراجعة للمصدر الاساسى ، نعرف أن عبارة : « لم يكن لهم كتب عنه » المذكورة فى الفهرست ، ليست الا تحريفا للعبارة الاصلية : « لم يكن لهم كنباهته » ، ويظهر أن السر فى هذا التحريف أن الالف فى « نباهته » قصرت بعض الشىء ، وكذلك الهاء لم تكن واضحة تماما ، فقرئت الكلمة لهذا السبب « كتب عنه » .

ويطول بنا الحديث ، اذا ذهبنا نعرض الامثلة الكثيرة ، التى تؤكد ضرورة تحقيق النص قبل استخدامه ، على أي نحو في البحوث العلمية .

هذا ، وترتبط فكرة الالحاح على رؤية النص الواحد فى أكثر من مصدر ، للتحقق من صحته والاطمئنان الى خلوه من التصحيف والتحريف ،

التى لا تستحق الهمز أصلا ، وهو ما يسمى لدى علماء الغرب Hyperurbanismus أو overcorrectness وأسميه أنا بالحذلقة أو المبالغة في التفصح (انظر كتابي : لحن العامة والتطور اللغوى ص ١٣٠) ، فان الاحساس بأن نطق كلمة « راس » أو « ياكل » أو غيرهما نطق عامي يقابل النطق الفصيح : « رأس » و « يأكل » ـ هذا الاحساس كان يقود أحيانا الى الاعتقاد بأن حروف المد الاصلية ، مثل : « ساق » و « باز » و « موقد » (من أوقد) نطق عامى ، وأن الفصيح فيه « سأق » و « بأز » و « مؤقد » عن طريق المبالغة في التفصح .

أقول : كان من الممكن أن أقتبس نص Rabin السابق دليلا على أن قبيلة « كبعز » تبالغ فى التفصح فى ناحية الهمز ، تماما مثل قبيلة طيء ، التى اشتهر عنها أنها تقول : « السؤدد » بدلا من « السودد » (وهو من السيادة ، وفعله : ساديسود ، فأصله الواو لا الهمز) ، غير أن المنهج العلمى يحتم على المرء هنا أن يرجع الى المصدر الرئيسى ، الذى أخذ عنه Rabin هذه النقطة ، وهو كتاب « المخصص » لابن سيدة (٢/٥٢ : ٧) ، وبالرجوع اليه وجدت النص فيه كما يلى : « أما قراءة من قرأ : وكشفت عن سأقيها ، فانه همز ؛ لمشابهة الالف الهمزة ، وقيل هي لغة" كَبْأز » ، أي أن همز كلمة : « سأق » لغة من اللغات العربية ، تماما مثل همز كلمة « بأز » عند من يهمزها بدلا من « باز » بمعنى « صقر » .

والذى أوقع Rabin فى هذا الخطأ ، أنه قرأ العبارة فيما يبدو : « وقيل هى لغةُ كَبْأزٍ » ، وعندما نقلها بحروفه اللاتينية ، استبدل بالرمز المصطلح عليه بين المستشرقين لكتابة الهمزة وهو (ذ) رمز العين المصطلح عليه عندهم ، وهو رأس عين صغيرة (ع) سهوا منه ، وبذلك صارت الكلمة بالحروف اللاتينية Kab'az . غير أن Rabin قد شك فى وجود قبيلة عربية بهذا الاسم ، وهو ما دعاه الى أن يضع بعدها بين قوسين كلمة (sic) ومعناها باللاتينية : « كذا وردت الكلمة ، ولم أتبين وجهها » .

وهكذا يتبين لنا بالطريق العملى ، كيف أن الرجوع الى المصادر الاساسية ، ضرورى لتصحيح الخطأ ، الذى تقع فيه المصادر الثانوية أحيانا .

وهذا مثال آخر يبين ضرورة الرجوع الى المصادر الاساسية : فقد ذكر « فلوجل » Flügel فى كتابه : «مدارس العرب النحوية » ص ١٢١ Die grammatischen Schulen der Araber فى ترجمة الكسائى (عن الفهرست لابن النديم) ما يلى :

"Der Fihrist wiederum erzählt, dass er den Hörsaal des Mu'ād al-Harrā' besucht, und, während die übrigen Anwesenden einfache Überwürfe (حلل) über den blossen körper trugen, (allein) mit einem röthlichen Mantel (كساء وردا) bekleidet war".

وترجمة العبارة : « ويحكى الفهرست أيضا أنه (أى الكسائى) كان يزور مجلس معاذ الهراء ، وكان سائر الحاضرين يرتدون الحلل على العرى ، أما هو فكان يرتدى وحده كساء أحمر » .

واذا راجعنا نص الفهرست (ص ١٠٤) وجدنا فيه ما يلى « وانما سمى الكسائى ؛ لانه كان يحضر مجلس معاذ الهراء ، والناس عليهم الحلل ، وعليه كِساءٌ ورِداءٌ . ويهمنا هنا العبارة الاخيرة ، وهي التى فهمها Flügel خطأ ، والظاهر أنه قرأ كلمة: « ورداء » (التي كتبت في مخطوطة الفهرست ، التي كان يستخدمها بلا همزة) : « وَرْدًا » ، وفهمها

على أنها صفة للكساء ، أي أنه كساء في لون الورد ، فيكون أحمر اللون ، وفاته أنه لو كان الامر كذلك، لوجب أن تكون العبارة : « وعليه كساء وردىّ » !

ومن أمثلة المصادر الثانوية المضرة ، ما يوجد في كتاب : « اعراب ثلاثين سورة » لابن خالويه (ص ١٢٨) من قوله : « وقال عمرو بن بحر الجاحظ في كتاب الحيوان : والتين والزيتون : دمشق وفلسطين » ؟ فقد يظن من يكتفى بهذا النص ، أن الجاحظ يفسر التين والزيتون بهذا التفسير ، غير أن من يبحث عن هذا في كتاب الحيوان ، يجد الجاحظ يحكى هذا الرأى عن غيره ، ويرفضه ويهزأ به بشدة فيقول (٢٠٨/١) : « وقد قال الله عزوجل : والتين والزيتون ، فزعم زيد بن أسلم أن التين دمشق ، والزيتون فلسطين ، وللغالية في هذا تأويل أرغب بالعترة عنه وعن ذكره ، وقد أخرج الله تبارك وتعالى الكلام مخرج القسم ، وما تعرف دمشق الا بدمشق ، ولا فلسطين الا بفلسطين » ، ثم مضى الجاحظ بعد ذلك يعدد فوائد التين والزيتون ، وقال بعد ذلك : « وليس لهذا المقدار عظمهما الله عزوجل، وأقسم بهما ونوه بذكرهما » .

فأين من يعتمد على هذا النص في مصدره الاصلى ، ممن يعتمد على نص مبتور ، في مصدر ثانوى ، ينسب الى الجاحظ رأيا لم يقل به ؟

ومثل ذلك ما في الفهرست لابن النديم ، عند قوله في ترجمة المبرد (ص ٩٥) ما نصه : « قال أبو سعيد رحمه الله : وقد نظر في كتاب سيبويه في عصره جماعة لم يكن لهم كتب عنه ، يعنى المبرد ، مثل أبى ذكوان القاسم بن اسماعيل ... » وذكر شخصين آخرين هما عسل بن ذكوان وأبو يعلى بن أبى زرعة .

واذا كان الباحث العجلان يكتفي أحيانا بمثل هذا النص ، ليبنى عليه أحكاما ، فيدعى أن أبا ذكوان وزميليه كانوا من تلامذة المبرد ، غير أنهم لم يؤلفوا كتبا أخذوا مادتها عن المبرد ، فان ذلك كله خطأ ؛ اذ انه ما قال أحد ان هؤلاء الثلاثة كانوا من تلامذة المبرد .

ويقضى المنهج العلمى في هذه الحالة ، أن تبحث المصادر التى اعتمد عليها الفهرست في هذه النقطة ، وقد رأينا النص يبدأ بعبارة : « قال أبو سعيد رحمه الله » فاذا عرفنا أن ابن النديم كان تلميذاً لابى سعيد السيرافى ، وأن هذا الاخير قد ألف كتابا سماه : « أخبار النحويين البصريين » ، كان علينا أن نبحث فيه عن النص الذى ذكره ابن النديم في كتابه الفهرست ، وبالفعل نجد النص في أخبار النحويين البصريين للسيرافى (ص ٨٠) وفيه : « وقد كان من نظرائه (أى المبرد) في عصره ، ممن قرأ كتاب سيبويه على المازنى : جماعة لم يكن لهم كنباهته ، مثل أبى ذكوان ... وعسل بن ذكوان ... وأبى يعلى بن أبى زرعة » .

ومن هذه المراجعة للمصدر الاساسى ، نعرف أن عبارة : « لم يكن لهم كتب عنه » المذكورة في الفهرست ، ليست الا تحريفا للعبارة الاصلية : « لم يكن لهم كنباهته » ، ويظهر أن السر في هذا التحريف أن الالف في « نباهته » قصرت بعض الشىء، وكذلك الهاء لم تكن واضحة تماما ، فقرئت الكلمة لهذا السبب « كتب عنه » .

ويطول بنا الحديث ، اذا ذهبنا نعرض الامثلة الكثيرة ، التى تؤكد ضرورة تحقيق النص قبل استخدامه ، على أي نحو في البحوث العلمية .

هذا ، وترتبط فكرة الالحاح على رؤية النص الواحد في أكثر من مصدر ، للتحقق من صحته والاطمئنان الى خلوّه من التصحيف والتحريف ،

بفكرة تخريج النصوص الشعرية فى النص الذى يراد نشره ؟ فقد سار جلة المحققين من المستشرقين والعرب ، على الاستقصاء فى هذه المسألة ، والتنبيه الى جمهرة المواضع التي ورد فيها هذا البيت أو ذاك ، فى المصادر التى بين أيديهم .

وقد يعيب بعض الناس هذا المنهج ؟ اذ يرون فيه مبالغة واسرافا فى التخريج ، كما ينادى بعضهم بالاكتفاء بمصدر أو بمصدرين ، ولا سيما فى الشعر المشهور المتداول .

وما درى هؤلاء وأولئك أن هذا التخريج المستقصى ، قد يفيد باحثا أو محققا ، يجد أمامه هذا البيت أو ذاك فى سياق نشري غير مفهوم ، اما لاختصار مخل فى العبارة ، واما لتصحيف أو تحريف ، أصابا هذا النص فى كتاب مطبوع أو مخطوط ، والوسيلة المأمونة العاقبة فى مثل هذه الحالة ، هى البحث عن مثل هذا البيت فى مصادره المختلفة ، لعله يعثر فى بعضها على سياقه الخالى من الاضطراب والتشويش .

مثل هذا الباحث أو المحقق يحمد لهذه الطريقة المستقصية فى تخريج الاشعار ، أن وضعت أمامه جمهرة مصادر البيت الذى يهمه ، ووفرت له كثيرا من الجهد والمشقة .

وهذا مثال واحد يبين مدى صدق هذا القول ؟ ففى شرح قصيدة عدى بن الرقاع ، التى نشرها الاستاذ عبدالعزيز الميمني فى الطرائف الادبية (ص ٩٢-٩٧) شُرِح البيت التالى :

وبها مناخ قلّما نزلت به
ومصمّعات من بنات مِعاها

بما يأتى : « ... مصمعات يعنى بعذاب ملزقات محدرات سعرات لعله (كذا) أكلها وشربها » .

كذا ساق الميمنى نص المخطوطة كما هو بتحريفه ، ولم يتبين وجه الصواب فيه ، فكتب بعده كلمة (كذا) ، ولو أتيح للاستاذ الميمنى أن يعرف مصادر هذا البيت ، لرأى فى سياق بعضها ، ما يعينه على اصلاح هذا التحريف ، الذى شوه وجه النص ؟ ففى لحن العوام للزبيدى (ص ١٧٢) : « وقال أبو نصر : أتانا بثريدة مصمّعة ، اذا رفعها كالصومعة، وحدّد رأسها ، ويقال : بعرات مصمعات اذا كانت ملتزقات عِطاشاً فيهن ضمر . وأنشد يعقوب لعدى بن الرقاع : ولها مناخ ... البيت » .

وعلى ضوء نص « لحن العوام » يمكن اصلاح الخلل الواقع فى نص « الطرائف الادبية » على النحو التالي : « مصمعات يعني بعرات ملتزقات محددات بعرات لقلة أكلها وشربها » .

على أن الاكتفاء بمصدر أو بمصدرين ، قد يجر الى ادعاء خطأ نسبة بيت ، وردت فى مصادر لم يرها المحقق ، أو القول بتحريف أو تصحيف فى رواية ، لم يجهد المحقق نفسه فى البحث عنها ، أو ترك التصحيف والتحريف كما هو ، لعثوره عليه مرة أخرى فى مصدره الذى اكتفى به .

وقد وقعت أنا فى بعض ذلك ، عند تحقيقى كتاب « لحن العوام للزبيدى » ؟ اذ ادعيت (فى صفحة ١٣٩) أن رواية بيت الفرزدق .

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع
من المال الا مسحتا أو مجرف

محرفة فى ديوانه ، وأن الصواب : « مجلف » ، غير أن من يطلع على كتاب « الابدال » لابى الطيب اللغوى «٢/٧٠» يعرف أن البيت يقال بالروايتين : « مجلف » أو « مجرف » !

هذه هى بعض علامات على الطريق ، تسندها خبرة متواضعة فى معالجة النصوص ، وتجارب شاقة فى ميدان البحث العلمي ، وبالله التوفيق .